

تقرير بحثي

ظلال الضوء

دور رؤاد الأعمال السوريين اللاجئين
في الاقتصاد غير الرسمي في الأردن

رمزي فتح الله



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية

بيروت، حزيران/يونيو 2020، جميع الحقوق محفوظة ©

أجريت دراسة الحالة هذه كجزء من مشروع "آليات تكيف اللاجئين غير النظامية في الشرق الأوسط: تفسير آليات التكيف والصمود والوكالة لدى اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن لتأمين سبل العيش في الاقتصاد الغير الرسمي" وذلك بدعم من مؤسسة فورد.

قام بتنسيق هذا المشروع كل من د. ناصر ياسين (الباحث الرئيسي)، وميساء بارود (منسقة المشروع)، ويارا مراد (مديرة البرنامج) في إطار برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُنشر هذا التقرير من قِبَل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). ويمكن الحصول على نسخة منه من المعهد أو تحميله عبر الرابط التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تُلزم كاتبها حصراً، ولا تعكس آراء كلٍ من مؤسسة فورد أو معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية أو الجامعة الأميركية في بيروت.

يُحظر استعمال أو إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه، بأي شكلٍ من الأشكال، من دون إذن مُسبقٍ وخطي من الناشر، إلا في حالة استخدام بعض الاقتباسات منه مع ذكر المصدر.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

+٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠

+٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub

ظلال الضوء:

دور رؤّاد الأعمال السوريين اللاجئين
في الاقتصاد غير الرسمي في الأردن

رمزي فتح الله، كتيبة سليمان عليان لإدارة الأعمال، الجامعة الأميركية في بيروت

المحتويات

٤	شكر وتقدير
٤	ملّخص تنفيذي
0	اللاجئون السوريون في الأردن
٦	اللاجئون السوريون العاملون في الأردن
٧	القطاع غير الرسمي في الأردن
٧	ريادة أعمال اللاجئين وأهداف الدراسة
٨	ريادة الأعمال في المخيمات
٨	ريادة الأعمال في المناطق الحضرية
٩	منهجيات التحقيق والتحليل
١١	النتائج
١١	الحوافز
١١	التحديات التنظيمية
١٢	ريادة الأعمال في مخيم الزعتري
١٣	رؤاد الأعمال السوريين في المفرق وعمان
١٣	آليات التكيف في الاقتصاد غير المنظم واستراتيجيات المواجهة الانظامية
١0	الرمادية وانعدام الحماية/ أمن رؤاد الأعمال السوريين اللاجئين
١٦	الشبكة الاجتماعية والقبلية
١٧	عائدات ريادة الأعمال: الاستدامة أم المرونة؟
١٧	التطلّع إلى المستقبل
١٨	عملية تغيير مؤسّساتية؟
١٩	التوصيات
٢٠	المراجع

شكر وتقدير

أجري هذا البحث بفضل ثقة ووقت رواد الأعمال السوريين اللاجئين واستعدادهم لمشاركة تجاربهم.

أقدر الدعم المالي الذي قدّمته كلٌّ من مؤسسة فورد ومعهد عصام فارس للسياسات العاقبة والشؤون الدولية (IFI)، وأنا أيضاً ممتنٌ للدعم الرائع الذي قدّمته ميساء بارود من (IFI).

أشكر مساعدتي في البحث شيرين مازن، وكلّ الذين شاركوا في حلقات النقاش المتعدّدة، وقدّموا الملاحظات على دراستي.

أيضاً أقدر المنظّمات الشريكة: «تمكين للدعم والمساندة» و«النهضة العربية للديموقراطية والتنمية» (ARDD)، اللتين سهّلتا التواصل مع المشاركين في الدراسة.

وأشكر أيضاً الدكتورة مارثا شن لمراجعتها البناءة والمفيدة في تحسين التقرير.

ملخص تنفيذي

من خلال استضافتها أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، قدّمت الأردن، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بعض المساحات للاجئين السوريين لإنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارتها وكسب عيشهم. تأسست أعمال متعدّدة داخل مخيمات اللاجئين، وازدهر بعضها وتوسّع، فيما انحصرت أخرى داخل الخيم والبيوت. أمّا اللاجئين السوريين الذين انتقلوا إلى القرى والمدن الأردنية، فقد كان لديهم إمكانية للوصول إلى مزيد من الفرص، لكنهم في المقابل، واجهوا تحديات قانونية في التنقل.

يعمل العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين في الأردن في الأسواق غير ال بسبب العديد من القيود والتضيقات المفروضة عليهم. لكن مع دخول الأردن العام الثامن على استضافة اللاجئين السوريين، بدأت الحكومة العمل على مجموعة من الإصلاحات لتنظيم وتسهيل أعمال اللاجئين ومشاريعهم الريادية.

يعتمد هذا التقرير على مقارنة استكشافية، ويبحث في ٢٠ حالة لرواد أعمال سوريين لاجئين في الأردن، سواء لناحية الدوافع والتحديات التي واجهوها أو آليات التكيف التي استندوا إليها، وهو ما سمح بتحديد ثلاثة أنواع من استجابات التكيف، التي تتيح لرواد الأعمال في الأردن تشغيل أعمالهم والتكيف مع السياق المؤسّساتي المعقّد والصعب.

وقد توصلنا إلى قناعة بأنه مهما كانت الإجراءات المتّخذة لدعم عمل اللاجئين السوريين، تبقى العبرة في كيفية تطبيقها. مع العلم أن هناك العديد من القضايا غير الواضحة بالنسبة لرواد الأعمال السوريين اللاجئين، ولا سيّما في ما يتعلّق بحقوقهم في الحماية والأمن.

وفي النهاية، يخلص التقرير إلى بعض التوصيات السياسية والعملية لحماية ودعم رواد الأعمال السوريين.

اللاجئون السوريون في الأردن

كان لأزمة اللاجئين السوريين تأثير رئيسي وكبير على المنطقة، ولا سيّما البلدان المجاورة: تركيا ولبنان والأردن، التي استضافت العدد الأكبر من اللاجئين.

أنتجت الأزمة مستقبلاً اقتصادياً وسياسياً مُعقّداً يطال حياة ملايين الأفراد. أشارت ، المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى وجود أكثر من ٥,٦ مليون لاجئ سوري مُسجّل لديها، يتوزعون بشكل رئيسي بين الأردن وتركيا ومصر ولبنان (UNHCR, 2018).

تستضيف الأردن أكثر من ٦٥٠ ألف لاجئ سوري مُسجّل لدى مفوضية الأمم المتّحدة، ويضاف إليهم نحو ٧٤١ ألف لاجئ غير مُسجّل وفقاً للتقديرات غير الرسمية (ACAPS, 2014)، فيما تشير تقديرات أخرى إلى وجود نحو ٧٥٠ ألف إلى مليون لاجئ سوري في الأردن (منظمة العمل الدولية، ILO، ٢٠١٣). وفقاً للأرقام الحديثة، يعيش نحو ٨٤٪ من اللاجئين السوريين في الأردن في مناطق حضرية و١٦٪ في ثلاثة مخيمات للاجئين، ويشكّل الأطفال نحو نصف عدد اللاجئين (٤٨٪)، والمستين نحو ٤,٥٪ منهم (UNHCR, 2019). في الواقع، أدّى هذا الوضع إلى معاناة المملكة الهاشمية المجاورة لسوريا من نزف في مواردها الوطنية بسبب تدفق اللاجئين إلى أراضيها.

وقّرت المديرية العاقّة لشؤون اللاجئين السوريين، بدعم من مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الأردنية، المساعدة الفعّالة ووزّعها وفقاً للمعايير الإنسانية المنصوص عنها في اتفاقية الأمم المتّحدة للاجئين لعام ١٩٥١، على الرغم من أن الأردن لم توقع عليها ولا على بروتوكول العام ١٩٦٧ المُلاحق بها. في الواقع، احترمت الأردن مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يحظر إعادة اللاجئين المُهدّدين إلى بلادهم بالقوّة. بمعنى آخر، لم يحل عدم توقيع الأردن على المبادئ الرئيسية للمعاهدة، دون لعب القانون الدولي العرفي دوراً مهمّاً بقبول المجتمع المحليّ بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

إلى ذلك، ونظراً إلى افتقار الأردن للتشريعات المحليّة المتعلّقة باستيعاب اللاجئين السوريين، لجأت الحكومة إلى سياسة تشييد المخيمات لتنظيم وإدارة الأزمة. وتجنّباً لوضع خطط ومعايير واضحة تنطلق من الصفر، أنشأت الأردن مساحات آمنة كحلّ مؤقتة لحماية اللاجئين السوريين. إزاء هذا الوضع واجهت الأردن العديد من التحدّيات، من ضمنها:

التدقّق الكبير للاجئين السوريين، بحيث يعيش ٨٤٪ منهم في المناطق الحضرية بدلاً من المخيمات.

تأثيرات ضارّة على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والموارد في الأردن، والتي كانت بالأساس ضعيفة ومتهالكة.

ردّة الفعل السلبية للسكان حيال أزمة اللاجئين ما أدّى إلى التركيز على تأثيراتها السلبية وإهمال تأثيراتها الإيجابية.

نقص التمويل المستمرّ الذي يقدّمه المانحون والمنظمات الدولية، والذي قد يعرّض البيئة الأردنية التي تستضيف اللاجئين والمستقرة نسبياً للخطر في حال استمراره.

لكن على الرغم من ذلك، تعمل الأردن بالتعاون مع المانحين والمنظمات الدولية على توفير سبل العيش للاجئين السوريين عبر توفير فرص العمل لهم، ما أدّى إلى إصدار أكثر من ١٢٥ ألف تصريح عمل للاجئين السوريين منذ العام ٢٠١٦ (UNHCR, 2019).

يشير تقرير حديث صادر عن مؤسّسة Fafo (Tiltnes, Zhang, & Pederson, 2019) إلى بعض الخصائص الديموغرافية، بالاستناد إلى مسح حول اللاجئين السوريين أجري في الفترة المُمتدة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، بحيث يتبيّن أن ٤٨٪ من اللاجئين السوريين قدموا من درعا، و١٩٪ من حمص، و١٠٪ من حلب، و٩٪ من ريف دمشق، و٨٪ من دمشق، في مقابل عودة ٢٪ فقط من مجمل اللاجئين إلى سوريا. كذلك بيّن التقرير أن عدد النساء السوريات اللواتي تتجاوز أعمارهن الخامسة والعشرين عاماً أكبر من عدد الرجال، وأن نحو ٢٢٪ من أسر اللاجئين تتراأسها نساء.

اللاجئون السوريون العاملون في الأردن

وتشجيع الاستثمار لا سيّما في المناطق الاقتصادية الخاصة (World Bank, 2016).

- ▶ حظرت وزارة العمل الأردنية عمل اللاجئين السوريين في ١٩ قطاعاً، مثل الإدارة والقطاع العام والمحاسبة وغيرها.
- ▶ تتضمن المهن المتاحة للعقّال الأجانب (من ضمنهم السوريين)، الوظائف الفنية والحرفية وغير الحرفية، والتي تتركّز في الزراعة والبناء والتصنيع وفي بعض القطاعات الخدمية.
- ▶ كانت الحكومة ناشطة في إصدار تصاريح العمل للاجئين السوريين، بما فيها التصاريح الحرّة والمرنة في قطاعي البناء والزراعة. وتشير التقديرات إلى صدور نحو ١٥٢,٥٤٠ تصريح عمل للسوريين بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٩، من ضمنها نحو ٣٢,٥٨٩ تصريح عمل مرّن في الزراعة، ونحو ٢٤,٧٢٤ تصريح عمل مرّن في البناء (Al-Ghad, 2019). علماً ان تصاريح العمل في قطاع البناء، تمنح رواد الأعمال السوريين اللاجئين بعض الفرص للعمل لحسابهم الخاص.
- ▶ يعمل بعض اللاجئين لحسابهم الخاص من منازلهم، ولا سيّما في الخياطة والكروشيه والصوف وإعداد الطعام والعطور والزيوت والطب العربي.
- ▶ اعتباراً من الأوّل من آب/أغسطس ٢٠١٧، وضعت لوائح جديدة لتنظيم الأعمال التي يمارسها الأردنيون والأجانب من منازلهم، والتي يفترض أن تسهّل عملية الحصول على التصاريح الجديدة وصول رواد الأعمال العاملين في منازلهم إلى المزيد من الأسواق وحصولهم على الضمان الاجتماعي.

وبما أن الحكومة الأردنية تسهّل على اللاجئين شقّ طريقهم والبدء بأعمالهم الخاصة، يأمل المراقبون بأن يستفيد اللاجئون السوريون من سياسات جديدة متعلّقة بالعمل لحسابهم الخاص وبمشاريع ريادة الأعمال.

إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والإصلاحات المؤسّساتية لتسهيل عمل اللاجئين السوريين، وخلق المزيد من فرص العمل وتنظيمها، لا يزال اللاجئون مرتبطين بأنظمة رعاية صعبة وظروف عمل سيئة وتنظيمات غير واضحة، وهو ما أقصى العديد منهم ودفعهم للعمل في القطاع غير الرسمي.

في بداية الأزمة، صعبت وزارة العمل الأردنية إمكانية حصول اللاجئين السوريين على تصاريح عمل قانونية لإدارة أعمالهم الخاصة، في محاولة منها لحماية السكّان المحليين من «المنافسة والبطالة» (Bayram, 2018). ووفقاً لمسح Fafo، يتبيّن أن غالبية اللاجئين السوريين يعملون كمستخدمين وعمال في مقابل نسبة قليلة منهم تعمل لحسابها الخاص (Tiltne, Zhang, & Pederson, 2019)، مع العلم أن عدداً قليلاً من العاملين لحسابهم الخاص لديهم تصاريح عمل سارية المفعول (Bayram, 2018).

تمكّن اللاجئون السوريون المقيمون في المخيمات من إيجاد سبل خاضعة للعيش، وذلك من خلال العمل غير الرسمي مستفيدين من وجود رأس مال بشري ضخم وشبكة معارف صلبة. أمّا خارج المخيمات، فيقدّر أن أكثر من ٨١٪ من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خطّ الفقر وفي ظروف سيئة (World Bank, 2018).

يفرض بعض اللاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات الكثير من الضغوط على الأردن، ولا سيّما في سوق العمل، وهو ما دفع الحكومة الأردنية، بطريقة غير مباشرة، إلى بذل جهد أكبر في إيجاد فرص عمل وتسهيلها، والعمل على آليات توفير أعمال جديدة للأجانب. في مؤتمر لندن حول اللاجئين السوريين في العام ٢٠١٦، وافقت الحكومة الأردنية على إدخال عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى سوق العمل وتسهيل حصولهم على الفروض وإطلاق مشاريع استثمارية.

يوقّر القانون الأردني الحدّ الأدنى من الحماية للاجئين وطالبي اللجوء الذين لا يملكون تصاريح عمل، وقد أتاحت بعض القوانين المحليّة المجال للاجئين السوريين بالمشاركة في القوة العاملة، كما كانت الأردن داعمة لفرص العيش التي قدّمها وكالات الإغاثة خلال الأزمة.

في المقابل، يوجد في الأردن، كما في لبنان، العديد من اللاجئين الذين يعملون بصورة غير رسمية. بسبب محاولات أوروبا منع تدقّق اللاجئين عبر حدودها، سمح الأردن ببقائهم وانطلاقهم في تكوين حياة كريمة عبر دعم الفرص المالية وفرص العمل المقدّمة من المجتمع الدولي. على سبيل المثال، صمّم البنك الدولي قروضاً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من دون فوائد للأردن لمساعدتها في تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين، وكذلك دعم التيسير التجاري وتعزيز أنشطة رواد الأعمال الأردنيين والسوريين

ريادة أعمال اللاجئين وأهداف الدراسة

أصبح الباحثون الأكاديميون في الفترة الأخيرة أكثر اهتماماً بريادة أعمال اللاجئين نظراً إلى أزمة اللاجئين العالمية، والوعي بأن فهمنا السابق لريادة أعمال المهاجرين لم تعد كافية، خصوصاً وأن اللاجئين والمهاجرين يختلفون عن السكان المحليين ويختبرون تحديات وفرص مختلفة لبناء مشاريعهم الخاصة (Heilbrunn et al., 2019).

وعلى الرغم من إقرار كثيرين بأن ريادة الأعمال لدى اللاجئين قد تلعب دوراً رئيسياً في حياتهم وإدماجهم في المجتمعات المضيفة، إلا أن معرفتنا لا تزال محدودة في ما يتعلق بكيفية عمل اللاجئين وطرق تكيفهم ضمن سياقات صعبة.

وتقت بحوث حديثة بعض الحالات لمشاريع ناجحة أسسها لاجئون سوريون في لبنان (Bizri, 2017; Harb, Kassem, & Najdi, 2018) وفي الأردن (Bizri, 2017; Harb, Kassem, & Najdi, 2018)، إلا أن البحوث التي تدرس ريادة أعمال اللاجئين في البلدان الناشئة/النامية، حيث تتعارض القوانين والتنظيمات فيما بينها، لا تزال نادرة (Alkhaled, 2019).

أيضاً، لا يزال هناك فهم محدود على المستوى الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة التي تعتمد على جهود الفرد للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير بشكل غير مباشر على الهياكل الكلية والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال استراتيجيات التكيف (Zahra & Wright, 2011). إلى ذلك، يدعو المتخصصون في ريادة الأعمال لإجراء المزيد من البحوث التي تعكس واقع ريادة الأعمال من خلال التفاعل مع رؤاد الأعمال والتعلم منهم (Welter et al., 2017; Zahra & Wright, 2011).

إلى ذلك، يسلط هذا التقرير الضوء على تجارب السوريين اللاجئين في الأردن في الاقتصاد غير الرسمي، ولجوئهم إلى آليات تكيف لبدء أعمالها وتشغيلها، بحيث تشير هذه التجارب إلى:

◀ استكشاف دوافع رؤاد الأعمال السوريين اللاجئين في الأردن عند إطلاق مشاريعهم وفقاً لترتيبات غير نظامية.

◀ تسليط الضوء على التحديات القانونية التي يواجهها اللاجئين السوريون.

القطاع غير الرسمي في الأردن

تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن القطاع غير الرسمي في الأردن يشكل نحو ٢٥٪ من مجمل النشاط الاقتصادي، ويوظف نحو ٤٥٪ من مجمل القوة العاملة (study Panorama, 2012). أيضاً، يقدر البعض ارتفاع حصة الاقتصاد غير الرسمي إلى أكثر من ٧٠٪ خلال السنوات القليلة الأخيرة نتيجة انخراط اللاجئين السوريين فيه (Al-Towaysi, 2017).

يُعرّف الاقتصاد غير الرسمي بأنه «مجموعة من النشاطات الاقتصادية المتنوعة التي تضم شركات ووظائف وعقار غير خاضعين لأي تنظيم وغير محميين من الدولة» (WIEGO). ووفقاً للتعريف الرسمي العالمي، يتضمن الاقتصاد غير الرسمي كل من العمل الحر في المؤسسات الصغيرة غير المسجلة، والعمل بأجر من دون مساهمة صاحب العمل في تأمين الحماية الاجتماعية للعامل. بشكل أكثر تحديداً، تعدّ المؤسسات الانظامية غير مُدمجة نظراً لعدم تأسيسها ككيان قانوني مستقل عن مالكيها، ولعدم امتلاكها حسابات كاملة، ولكونها غير مسجلة وفقاً للتشريعات الوطنية (ILO, 2018). باختصار، يمكن القول أن العمل الانظامي هو عمل لا يشارك فيه صاحب العمل بتأمين الحماية الاجتماعية للعامل (ILO, 2018).

يعمل العديد من رؤاد الأعمال السوريين اللاجئين في الاقتصادات غير الرسمية بسبب محدودية رأس المال المطلوب لتنظيم أعمالهم والافتقار إلى الأوراق الرسمية وغياب الحوافز الضريبية والخوف من القيود. في المقابل، يؤدي العمل الانظامي في الأسواق إلى تجريد رؤاد الأعمال من حقوقهم الأساسية بالحماية والأمن، أي التأمين الصحي وحقوق العمل القانونية.

يتكوّن الاقتصاد غير الرسمي، عادة، من مشاريع الأعمال الحرّة في الزراعة والصناعات التحويلية الكثيفة العمالة (وتشمل العمل والإنتاج من المنزل)، بالإضافة إلى الخدمات (التجارة والنقل والصيانة).

ريادة الأعمال في المناطق الحضرية

بالنسبة للعديد من المستثمرين السوريين، تُعدّ الأردن خياراً مُشجّعاً نتيجة العلاقات الاجتماعية الجيدة التي تربط بين البلدين وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

اجتذبت الحكومة الأردنية هذه الاستثمارات من خلال السماح ببدء نشاطات اقتصادية برأس مال مقبول نسبياً (Heilbrunn et al., 2019). على سبيل المثال، قدّمت الحكومة «بطاقة مستثمر» لأصحاب رؤوس الأموال التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ألف دولار، إنّما بشرط توظيف أكثر من ٤٠ عاملاً في المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل حامل البطاقة على جواز سفر مؤقت (بيرم، ٢٠١٨). ونظراً إلى الحاجات التنموية لمناطق معينة، ساهم هذا الحافز في ارتفاع عدد الموظّفين السوريين في المعامل الصناعية. ويقدر بعض الباحثين انتقال أكثر من ٨٠٠ مؤسسة صناعية سورية إلى الأردن (Bayram, 2018)، وتسجيل نحو ٤ آلاف شركة سورية جديدة في الأردن، تصل القيمة الإجمالية لاستثماراتها إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، وتعمل في مختلف الصناعات والمجالات التجارية (Tamkeen, 2018).

وعلى نطاق أصغر بكثير، يعمل العديد من رواد الأعمال السوريين اللاجئين في أوضاع غير نظامية، علماً أن بعضهم يسعون حالياً لتسجيل أعمالهم وفقاً للأنظمة والتشريعات الأردنية الجديدة.

أيضاً، تمّ تشكيل شراكات بين اللاجئين السوريين والأردنيين الذين يبحثون عمّن يشاركونهم بمشاريعهم. على سبيل المثال، أوردت «عمان نت»، أن شركة «المُعِين» السورية و«الخطيب» الأردنية نظّمتا شراكة عمل بينهما، بحيث تمّت الاستفادة من خبرة «المُعِين» السابقة ومعرفة «الخطيب» بالسوق المحليّة لتأسيس شركة تجارة سيارات. وقد سمحت هذه الشراكة بحصول «المُعِين» على بطاقة مستثمر من الدرجة الثانية، سهّلت نشاطاته التجارية.

وفقاً لرئيس غرفة التجارة الأردنية، يمثّل هذا النوع من الشراكات قيمة مضافة، تنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الأردني من خلال توليد دخل إضافي وفرص عمل جديدة وتعزيز قاعدة رأس المال (Amman net, 2019).

إلى ذلك، تفيد بعض الأخبار بأن الحدّ الأدنى من رأس المال المطلوب لإقامة شراكات بين السوريين والأردنيين حُصّ لتشجيع هذا النوع من الأعمال. في الواقع، تصدر السلطات الأردنية بطاقة مستثمر من الدرجة الثانية للمستثمرين السوريين الذين ينظّمون شراكة مع مستثمر أردني أو سوري، ويضعون استثماراً بقيمة ٥٠ ألف دينار أردني، مع العلم أنه يمكن تخفيض الحدّ الأدنى من رأس المال المطلوب إذا التزم المستثمر السوري بتوظيف ١٠ عمال أردنيين على الأقل.

تحديد وتوصيف نماذج مختلفة من آليات التكيف الانظامية التي اعتمدها رواد الأعمال السوريون.

تسليط الضوء على بعض التوصيات السياسية والعملية.

ريادة الأعمال في المخيمات

أصبح مخيماً الزعتري والأزررق معروفين على نطاق واسع بين الأكاديميين والمراقبين، وهما يضمان معاً أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ مُسجّل. يُعدّ مخيم الزعتري – أكبر مخيم للاجئين في العالم (WFP, 2016) – ويضمّ أكثر من ٨٠ ألف لاجئ سوري.

في معظم الأوقات، يختار اللاجئون أن يأسسوا أعمالاً (نظامية أو غير نظامية) وفقاً لمعايير المخيمات، نظراً إلى انعدام القواعد الصارمة فيها. على سبيل المثال، لا يتعيّن على أصحاب العمل في مخيم الزعتري الخضوع لآليات تسجيل أعمالهم أو لتقييم السوق، أو امتلاك رأس مال كبير أو الاتفاق أو التعامل مع العوائق التي تفرضها الهجرة. وعلى الرغم من محدودية فرص التوسّع والحريات الاقتصادية داخل المخيمات، إلّا أن الخدمات التي يقدمها رواد الأعمال كانت قادرة على تلبية حاجات المقيمين في المخيم. في حين سمحت لآخرين بإطلاق أعمال مختلفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات بمساعدة المنظمات غير الحكومية المحليّة. وفي هذا السياق، نظّمت اليونيسف ورشة عمل حول الابتكار الاجتماعي والأعمال بعنوان «زعتري ستارت أب»، لتحسين فرص العيش ومساعدة اللاجئين السوريين في بدء أعمالهم والحصول على وظائف.

أعاد اللاجئون المقيمون في المخيمات منذ فترة طويلة بناء مهاراتهم القديمة أو طوّروا مهارات جديدة تساعدهم في توليد دخل. إلى ذلك، كشف المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر من ٣ آلاف أعمال صغيرة داخل مخيم الزعتري تنتج أكثر من ١٣ مليون دولار شهرياً يستفيد منها اللاجئون السوريون والأردنيون الذين يعملون معهم (Benardete & Thakkar, ٢٠١٦)، علماً أن هذه الأعمال منوّعة وتوزّع بين محلات لبيع الأجهزة المنزلية وبسطات الفلافل وتصلح الدراجات وصولاً إلى الأفران والمخابز.

ومن الجدير ذكره أن هذه الأخيرة لا تضمّ عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين غير المسجّلين. في الواقع، اختار العديد من اللاجئين البقاء داخل مخيم الزعتري والاستفادة من البيئة المُساعدة في تنفيذ أفكارهم الريادية، وذلك بسبب المهن المحدودة التي يمكن للاجئين السوريين العمل فيها خارج نطاق المخيمات.

ونظراً إلى الطبيعة الاستكشافية لهذه الدراسة، فإن النتائج التي توصلت إليها لا تمثل تجارب مجموعة واسعة من رؤاد الأعمال السوريين العاملين في القطاع غير الرسمي في الأردن.

منهجيات التحقيق والتحليل

تمّ تبني تعريف بسيط وواسع لرائد الأعمال، بوصفه فرداً يعمل لحسابه الخاص (Caliendo et al., 2014)، ينظّم ويدير عملاً ويتحمّل المخاطر من أجل تحقيق الأرباح.

إنطلاقاً من هنا، يعتمد البحث على منهجية دراسة الحالة، ويعالج تجارب رؤاد الأعمال السوريين الذين انتقلوا إلى الأردن بعد اندلاع الحرب في سوريا في العام ٢٠١١، لاستكشاف هذه التجارب اليومية في النشاطات غير الرسمية وفهم القواسم المشتركة والسمات الفردية لكل المشاركين فيها (Yin, 1994).

كما وبدعم من مؤسسة بحثية في عمان، حدّدنا العينة المطلوبة لأهدافنا البحثية. واستعنا باحثة أردنية بصفة باحثة مساعدة، وهي تملك خبرة كبيرة في العمل مع اللاجئين السوريين في الأردن وفي منظمة بحثية. أيضاً تمّت متابعة جميع إجراءات التوظيف والموافقة وفقاً لإرشادات مجلس المراجعة المؤسسية في الجامعة الأميركية (IRB).

كانت المشاركة في الدراسة طوعية تماماً. وخلال اللقاءات مع المشاركين، أوضحنا لهم الأهداف منها وسألناهم مرّة أخرى عن استعدادهم للمشاركة فيها، مؤكّدين على حقّهم في رفض المشاركة، وأيضاً على الحفاظ على خصوصيتهم وسريّتهم.

في المجمل، أجرينا مقابلات مع ٢٠ رائد أعمال سوري في ثلاثة مواقع ميدانية: مخيم الزعتري^١ وعمان والمفرق، وقد أضفت هذا التنوّع في المواقع المختارة مساحات مثالية لاستكشاف ديناميكيات رؤاد الأعمال السوريين في مجتمعات مضيّفة مختلفة، والتي نصفها في الجدول رقم ١. أيضاً أجريت مقابلات مع ثلاثة مرشدين مجتمعيين للحصول على مزيد من الأفكار حول الموضوع والمقاربات التي تخدم الدراسة.

أمّا في ما يتعلق بتحليل البيانات، فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي (Miles & Huberman, 1994; Strauss & Corbin, 1998)، وتقنيات المنهج المقارن (Glaser & Strauss, 1967). وعملت بشكل متكرّر على البيانات والأفكار الناشئة، وحدّدت القواسم المشتركة والاختلافات في تجارب رؤاد الأعمال السوريين.

١ شُح لنا بزيارة مخيم الزعتري للقيام بالبحوث اللازمة لهذه الدراسة وإجراء ثلاث مقابلات فقط

الجدول رقم ١. توصيف الخصائص الديموغرافية لدراسات الحالة

رقم الحالة	موقع العمل في الأردن	منطقة المنشأ في سوريا	الجنس	العمر	الوضع العائلي	سنة بدء العمل	نوع العمل	الخطط المستقبلية
A1	مخيم الزعتري	درعا	أنثى	٤٧	متزوجة	٢٠١٣	ميني ماركت	خيارات مفتوحة للذهاب إلى أي مكان ظروف العيش فيه أفضل
A2	مخيم الزعتري	درعا	ذكر	٣٩	متزوج	٢٠١٣	مطعم	لا أعلم ما هو التالي
A3	مخيم الزعتري	درعا/دمشق	ذكر	٤٧	متزوج	٢٠١٣	ميني ماركت	لا أخطط للعودة إلى سوريا في وقت قريب
B1	عمان	دمشق	ذكر	٤٣	متزوج	٢٠١٣	ميني ماركت	إعادة التوطين في بلد ثاني أو العودة إلى سوريا
B2	عمان	دمشق	أنثى	٣٧	عزباء	٢٠١٢	مشروع تجاري واجتماعي	توسيع العمل في عمان
B3	عمان	الغوطة	أنثى	٣٥	أرملة	٢٠١٣	إعداد الطعام والحلويات من المنزل	بانتظار استقرار الأوضاع في سوريا
B4	عمان	دمشق	أنثى	٥٠	متزوجة	٢٠١٣	خياطة	أفضل العودة إلى سوريا
B5	عمان	دمشق	أنثى	٤٦	متزوجة	٢٠١٢	أعمال حرفية يدوية	إعادة التوطين في بلد ثاني
B6	عمان	حمص	ذكر	٤٨	متزوج	٢٠١٢	حدادة	ربما أعود إلى سوريا لكن الأمر غير مؤكّد
B7	عمان	حماه	ذكر	٥٢	متزوج	٢٠١٢	مقاولة	أخطط للبقاء
C1	المفرق	درعا	ذكر	٤٨	متزوج	٢٠١٣	مقاولة وبناء	بانتظار استقرار الأوضاع في سوريا
C2	المفرق	درعا	أنثى	٤٤	متزوجة	٢٠١٣	الحياكة والحرف اليدوية	إعادة التوطين في بلد ثاني
C3	المفرق	درعا	ذكر	٢٨	متزوج	٢٠١٢	طلاب المنازل	أحاول تسجيل وتنظيم عملي في الأردن
C4	المفرق	درعا	ذكر	٥٠	متزوج	٢٠١٢	تصليحات كهربائية	البقاء في الأردن
C5	المفرق	دمشق	أنثى	٢٠	متزوجة	٢٠١٣	مرئنة نسائية	وفقاً للفرص المتاحة
C6	المفرق	درعا	أنثى	٣٠	متزوجة	٢٠١٢	إعداد المأكولات المنزلية	إعادة التوطين في بلد ثاني
C7	المفرق	درعا	أنثى	٤٤	متزوجة	٢٠١٣	إعداد المأكولات المنزلية	أخطط للبقاء في الأردن
C8	المفرق	درعا	أنثى	٤١	متزوجة	٢٠١٣	خياطة	أخطط للبقاء في الأردن
C9	المفرق	الغوطة	أنثى	٣٧	متزوجة	٢٠١٣	صناعة الأكسسوارات النسائية	البقاء في الأردن حالياً
C10	المفرق	درعا	أنثى	٣٩	متزوجة	٢٠١٣	إعداد المأكولات المنزلية	بانتظار استقرار الأوضاع في سوريا

النتائج

الحواضر

كان رواد الأعمال السوريون يدركون جميعاً بأن توسيع أعمالهم يتطلب شراكة مع أحد السكان المحليين، أو تنظيم أعمالهم، أو البحث عن بلدان أخرى لإعادة التوطين.

عكست دراسات الحالة في الزعتري الطابع المؤقت للمخيم وفرص العمل فيه. فالحالات الثلاث التي أجرينا دراسة عليها وشعت أعمالها خلال السنوات الأربع الماضية، وحالياً، يتحدثون عن تلاشي الفرص خصوصاً وأن اللاجئين السوريين سئموا الوضع في المخيم، والعديد يغادرون المخيم للعيش في الخارج أو العودة إلى سوريا.

التحديات التنظيمية

على الرغم من وجود العديد من التحديات القانونية التي يواجهها اللاجئون السوريون لبدء أعمالهم، إلا أن القوانين الأردنية الحديثة أتاحت لهم المجال للمشاركة في القوى العاملة أو بدء أعمالهم الخاصة. وكما ذكرنا سابقاً، يتم تشجيع الشراكات بين رواد الأعمال الأردنيين والسوريين، ويُمنح اللاجئون السوريون تصاريح عمل مرنة وحرّة في مجال البناء، فضلاً عن تنظيم ودعم الأعمال من المنزل.

في الواقع، قرّرت الحكومة الأردنية الاستفادة من الهبات التي تتلقاها من الاتحاد الأوروبي لدعم اقتصادها، لا سيما بعد الخسائر الفادحة الناجمة عن أزمة اللاجئين على البنية التحتية والموارد المتاحة، وكذلك قرّرت توزيعها بالتساوي بين الأردنيين والسوريين لتجنّب أي توتر أو أي خطاب يحضّ على الكراهية.

وعلى عكس التعددية المؤسسية في اتخاذ التدابير والقرارات المعمول بها في لبنان (Fathallah, 2020)، كانت القوانين في الأردن متجانسة في مختلف المدن والبلديات، مع وجود تفويض محدود للبلديات والقوات المحليّة. في الواقع، كانت البلديات الأردنية توفر فرص عمل للاجئين السوريين بالتنسيق مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، لوعيها بوجود فوائد اقتصادية من دعم عمل اللاجئين والأعمال الحرّة. وربّما يكون ذلك نتاج التركيبة السياسية في الأردن، التي لا يوجد ضمنها سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية التي تتباين مواقفها من وجود اللاجئين السوريين.

يقول أحد المرشدين الاجتماعيين:

«الأردن بلد يهتم بصورته على المستوى الدولي ويريد أن يتم التصفيق له دائماً. لهذا السبب نحن نهتم بعدم إعادة السوريين إلى بلادهم... كما أن الحصول على تصاريح عمل وافتتاح أعمال خاصة مسموح به لدينا أكثر من لبنان. أعتقد أن الأمور منظمّة

كان جميع المشاركين في الدراسة متحمسين لبدء أعمالهم الخاصة في الأردن وتأمين معيشة أسرهم. وعلى الرغم من امتلاك بعض رواد الأعمال السوريين أموالاً أكثر من غيرهم عند وصولهم إلى الأردن، إلا أن جميعهم أدركوا لاحقاً، في غضون عامين، أن إقامتهم في الأردن ستستمر لفترة أطول ممّا توقعوا وأن أي دعم من مفوضية اللاجئين لن يكون كافياً للاستمرار.

قال B7:

«عندما أتيت إلى الأردن، لم أعمل ولم أكن أفكر في الأمر، لأننا لم نعتقد بأننا سنبقى بعيدين عن بلادنا لفترة طويلة. بعد ذلك، ذهبت إلى المرفق وحاولت العمل من أجل أطفالتي، ولكنني لم أجد فرصة. أخبرني بعض الأشخاص بأنني قد أعرّ على عمل في عمان، وهذا ما حدث. ذهبت إلى عمان وعثرت على منزل بمساعدة شخص اعتاد على زيارة سوريا، وقد ساهم بدفع إيجار المنزل لمدة ثلاثة أشهر لحين عثوري على وظيفة. لم يكن في حوزتي سوى ٢٠٠ دينار فقط، فقامت زوجتي ببيع بعض من صيغتها، وحصلنا على متجر صغير في المبنى نفسه الذي أعيش فيه».

بالنسبة للذين يملكون خبرة سابقة في العمل لحسابهم الخاص، مكتسبة من سوريا، فقد كان العمل الحر خيارهم الأوّل، ومن ضمنهم النساء اللواتي أُجبرن على العمل لدعم أسرهن، لا سيما أن هذا النوع من الأعمال يمنحهن بعض المرونة لرعاية أسرهن والقيام ببعض الأعمال من المنزل.

قال C9:

«اخترت العمل في الأكسسوارات النسائية والمجوهرات لأنني أحبّها فضلاً عن كونها وظيفتي منذ فترة طويلة في سوريا. كان راتب زوجي منخفضاً، ولا يكفي لدفع تكاليف الإيجار والغذاء والمياه وحاجات الأطفال. بحثت عن وظيفة في أماكن عديدة في المرفق، لكنني لم أجد شيئاً. وبما أن معظم النساء السوريات في الأردن يعملن في إعداد الطعام والخياطة وتطريز الصوف، ولم أر أحداً يصنع الأكسسوارات، قرّرت العمل في هذا المجال على أن أستمرّ فيه في حال أقن لي إيرادات جيّدة».

الدراجات وبيع فساتين الزفاف والهواتف المحمولة والأقمرة الصناعية والخبز محلي الصنع، وغيرها... ولا عجب من أن يصبح هذا الشارع معروفاً بالشامزليزيه (نسبة إلى شارع الشانزليزيه في باريس والشام أي دمشق في اللغة العربية).

حالياً، تحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية تنظيم أحجام المتاجر واستخدامات الكهرباء، ولكن لا يزال هناك هامشاً نسبياً من الحرية الممنوحة لهذه المؤسسات للعمل والتوسع.

إضافة إلى ذلك، تم تحويل الفناءات الخلفية والمساحات الأمامية للعديد من البيوت/الحافلات إلى متاجر صغيرة ومطاعم وميني ماركت. وعادة يبني السوريون متاجرهم عبر استخدام المعادن والخشب وبقايا الحافلات القديمة.

يشرح المرشد الاجتماعي هذه الحالات بالقول:

«في هذا المخيم، لا يتمتع اللاجئون السوريون بحق الملكية، لأن القانون الأردني يمنع أي لاجئ من التملك أساساً، لذلك لا يمتلك القافلة ولا قطعة الأرض، إلا أن هذه المساحات موضوعة في تصرفه. وهو حر في استخدام نصفها كمتجر صغير... هذه هي المدينة، وهذه هي الحياة هنا.»

العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة في المخيم لديهم أصدقاء وأقارب من تجار المرفق، وهم بالأساس تجار من ذوي الخبرة مذ كانوا في سوريا، ما سمح لهم بعقد صفقات لجلب العديد من السلع إلى المخيم. يدرك الأردنيون أن هناك فرص كثيرة لإنشاء أعمال في المخيم، لذلك أرادوا إنشاء أعمال خاصة بهم فيه، لكن لم يُسمح لهم بذلك، كون افتتاح أعمال في الزعتري محصور فقط بسكانه.

أضف إلى ذلك، أنه من الشائع جداً العثور على زوجين يملكان مشروعين إلى ثلاثة مشاريع في الزعتري. على سبيل المثال، حوّلت A1 الجزء الأمامي من منزلها إلى متجر صغير، بينما افتتح زوجها A2 مطعماً في الفناء الخلفي للمنزل، علماً أن هذه المشاريع لا توظف سوى أصحابها، وفي بعض الأحيان أطفالهم، نظراً لإمكاناتهم المحدودة.

وأيضاً، تمكّن A3 من الحصول على موقع متميز في المخيم بجوار العديد من مكاتب المنظمات غير الحكومية التي يقصدها الكثير من الموظفين والزوّار يومياً. وتمكّن من توفير بعض المال وتشجيع زوجته على افتتاح فرع أصغر بجوار منزلهم/القافلة، حيث يمكنها العمل ورعاية أطفالهما في آن معاً.

عندما يغادر أصحاب هذه المؤسسات المخيم، يقوم لاجئون سوريون آخرون بشراء متاجرهم وبضائعهم وموقعهم بموجب

أكثر هنا، ويمكننا الحصول على تصاريح عمل للأشخاص من خلال المنظمات غير الحكومية والعمل مع المساعدين المجتمعيين».

ساعدت تصاريح العمل المرنة والحرّة الكثير من رواد الأعمال السوريين الذين يعملون في مجال البناء والمقاولات، ومكّنتهم من العمل بمفردهم ومن دون الاضطرار لإجراء شراكة مع أي أردني. وعلى الرغم من عدم وضوح هذه التصاريح ولا سيّما لناحية الالتزام بحقوق الإنسان، إلا أنها منحت رواد الأعمال السوريين بعض الطمأنينة ولم يعودوا يخشون الاعتقال أو العقاب بسبب مخالفتهم القوانين المحلية.

في الواقع، يبقى الإطار القانوني في الأردن أكثر وضوحاً ممّا هو عليه في لبنان (Fathallah, 2020)، لا سيّما أن معظم رواد الأعمال السوريين المشاركين في هذه الدراسة أشاروا إلى أن القضايا المالية تشكّل العائق الأول أمام تنظيم أعمالها وليس القوانين غير الواضحة. في الواقع، وضعت وزارة العمل في الأردن بعض التنظيمات للمساعدة في الحصول على تصاريح العمل، ولكنها لم تكن واضحة بالكامل، وقد أشار اثنين من رواد الأعمال الذين قابلناهم وحاولوا تنظيم أعمالهم، إلى وجود بعض العقبات البيروقراطية خلال إتمام هذه العملية.

لا تزال أنظمة التصاريح تنطوي على غموض في بعض القضايا المتعلقة بالحماية والأمن، كونه تم إصدارها على عجل للوفاء بعض الوعود والالتزامات التي قدّمها الأردن للمانحين الدوليين. على سبيل المثال، تعدّ بنود العقد في هذه التصاريح غير واضحة، ولا سيّما لناحية تحديد الأطراف المتعاقدة، وهو ما قد يؤدّي إلى مشاكل في المستقبل.

يعتقد رواد الأعمال السوريين أنهم سيعملون بشكل مستقل عند حصولهم على هذه التصاريح، ولكن الواقع مختلف، إذ لا تمنحهم الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي لحاملها، فضلاً عن كون التأمين الصحي اختياري. وهو ما يسمح بالقول بأن هذه التصاريح تضمن لرواد الأعمال السوريين ترتيبات عمل شبه نظامية بدلاً من ترتيبات العمل نظامية بالكامل.

ريادة الأعمال في مخيم الزعتري

عند زيارة مخيم الزعتري، لا يمكن إلا ملاحظة نجاح سلطات المخيم، بدعم من منظمات متعدّدة، بإنشاء مؤسسات شبه نظامية عديدة لتسهيل وتنظيم حياة آلاف اللاجئين.

يوفّر المخيم مؤسسة-وسيلة تمكّن الشركات المنضوية ضمنها من العمل في الشوارع الرئيسية داخل المخيم. ويشتهر الشارع الرئيسي في المخيم بمتاجره المستقلة المتعدّدة التي تبيع الأدوات المنزلية والفلافل تنتشر فيه محلات تصليح

آليات التكيف في الاقتصاد غير المنظم واستراتيجيات المواجهة الانظامية

عندما يكون هناك خلاف بين المؤسسات الرسمية وحاجات ومصالح الناس، تعتمد الجهات الفاعلة استراتيجيات للتكيف لتحسين قدرتها على الوصول إلى الحاجات الأساسية (Yassin, Stel, & Rassi, 2016). وتعتبر هذه الاستراتيجيات غير رسمية لأن الجهات الفاعلة تدير أنشطتها من خلال التهريب من القيود و/أو بالاستفادة من غموض التنظيمات الرسمية (Tsai, 2006).

تماشياً مع نتائج تقرير حول رواد الأعمال السوريين في لبنان (Fathallah, 2020)، واستلهاماً بعمل أوليفر الأساسي (١٩٩١)، حدّدنا آليات مكّنت رواد الأعمال في الأردن من إدارة أعمالهم والتكيف مع سياق مؤسسي معقد وصعب.

في الواقع، لجأ رواد الأعمال السوريين العاملين في السوق الانظامية في الأردن إلى ثلاثة أنواع للتكيف وهي: الاختباء والشراكة الانظامية والتنظيم الجزئي.

الاختباء

لم يشعر رواد الأعمال العاملين في المنازل بالحاجة إلى تنظيم مشاريعهم، إذ كانوا يديرون مشاريع صغيرة بعيداً من أنظار الشرطة المحليّة وغيرها من الجهات المسؤولة عن تنفيذ القوانين.

من ناحية أخرى، وصف بعض رواد الأعمال الذكور تقنيات الاختباء التي يستخدمونها للتكيف أو التهريب من القيود الرسمية. وكان B٦ أحد هذه الحالات، إذ فسّر لنا كيفية اختياره موقع مشروع الخاص، مشيراً إلى أنه «كان موقف صغير للسيارات يقع في شارع مخفي لا يمرّ فيه موظفو وزارة العمل، لذلك قرّرت المخاطرة وأخذ المتجر».

إلى ذلك، قيل لنا إن امتلاك أو تشغيل متجر في الأردن من دون تصريح قانوني هو أمر نادر الحدوث، لأن الحكومة تنظّم عن كثب معظم الأعمال. في الواقع، لا يتمتع رواد الأعمال السوريين في الأردن بالقدرة على العمل خارج منازلهم أو تملك متجر من دون الحصول على أوراق قانونية، نظراً للإجراءات التنظيمية والرقابة المشدّدة للحكومة على المحلات التجارية في الشوارع.

في المقابل، كان جميع رواد الأعمال السوريين، الذين استخدموا تقنية الاختباء، يدركون أنهم قد يجبرون في وقت ما على تسجيل وتنظيم أعمالهم، خصوصاً إذا أرادوا التوسّع أو في حال اكتشاف أمرهم من قبل جهاز رسمي. وفي هذا

اتفاقيات غير رسمية بين الطرفين. والجدير بالملاحظة، الحيل الكثيرة التي تعلّمها رواد الأعمال السوريين في المخيم، إلا أن هذه الفرص تتضاءل منذ العام الماضي، بعد أن غادر العديد من السكّان ويسعى العديد من رواد الأعمال للعثور على خيارات أخرى خارجه.

رّواد الأعمال السوريين في المفرق وعمان

عاش ثلثا رواد الأعمال الذين شاركوا في هذه الدراسة في المخيمات، قبل اللجوء إلى كفيل أردني ساعدهم على الخروج منها والعيش في عمان أو المفرق. وغالباً، ما كان هؤلاء الكفلاء من أفراد الأسرة أو أصدقاء يحملون جنسية أردنية ويرغبون في مساعدة اللاجئين السوريين على الانتقال إلى ظروف أفضل، وربّما الحصول على فرص عمل في المناطق الحضرية خارج المخيمات.

وهذا ما حصل فعلاً مع الأشخاص الذين سكنوا في المفرق، كونهم وجدوها أرخص من عمان التي لا يستطيعون تأمين متطلّبات العيش فيها، أو لأن لديهم معارف وأقارب فيها. أمّا الأشخاص الذين اختاروا العيش في عمان فقد كانوا أفضل حالاً ومعظمهم كان لديه خطة عمل جاهزة للتنفيذ. وفي هذا السياق، يذكر تقرير Fafo (Tiltnes, Zhang, & Pedersen, 2019) أن متوسط دخل الأسرة السنوي في عمان وإربيد والزرقاء يبلغ نحو ٣ آلاف دينار أردني، بالمقارنة مع ألف دينار أردني أقل في المخيمات والمفرق والمحافظة الأخرى.

في الواقع، الفارق الوحيد بين هاتين المنطقتين هو نوعية الأعمال فيها. في المفرق، يميل رواد الأعمال السوريين نحو الأعمال التقليدية مثل إعداد المأكولات والمواد الغذائية والمنتجات المحجّفة المنزلية الصنع أو خياطة الملابس. أمّا في عمان، فتوجد مجموعة واسعة من الخيارات المُتاحة أمام رواد الأعمال السوريين بسبب نمط الحياة الأكثر حداثة والعدد الأكبر من الناس.

تعدّ المفرق مدينة محافظة، لذلك اندمج رواد الأعمال السوريين بسهولة ضمن مجتمعها (ونظراً لوجود العديد من أعضاء أسرهم وأقاربهم فيها)، إلا أن أعمالهم كانت محدودة نسبياً بالمقارنة مع عمان، باستثناء الخياطة التي تزدهر فيها. أيضاً هناك مخيمات غير رسمية داخل المفرق يعيش فيها العديد من اللاجئين، ولكنّها معروفة فقط للمجتمع المحلي. أيضاً وجدنا أن الشباب هم بمعظمهم من المستخدمين بينما يعمل الأفراد الذين يتجاوزون سن الأربعين لحسابهم الخاص، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصلّ لها تقرير Fafo (Tiltnes, Zhang, & Pedersen, 2019).

السياق، يوضح B6: «كلا، ليس لدي ترخيص عمل، وفي حال وشى بي أحدهم، من الأرجح سينتم إغلاق نشاطاتي، ولا أعرف ما قد يفعلونه بي». بمعنى آخر، يدرك رواد الأعمال السوريين بأن الاختباء يصلح لفترة مؤقتة إلى حين اتخاذ قرار بما سيقومون به لاحقاً.

إلى ذلك، يدرك رواد الأعمال السوريين الإجراءات المطلوبة منهم لتنظيم أعمالهم.

وقال B6:

«سألت عن الأمر وتبين أنه يكلف الكثير من المال. صحيح أنني أعمل في الحدادة، إلا أن إيراداتها لا تكفي لتحمل تكاليف الترخيص. بل بالكاد تكفي لدفع الإيجار وتوفير الطعام والماء».

وفي السياق نفسه، عمل C4 في الخفاء مفضلاً عدم استئجار متجر، باعتبار أن ظهوره العلني قد يؤدي إلى مزيد من المشاكل مع السلطات المحلية. لكن بدعم من ولديه، عملت الأسرة كلها على مشاريع مختلفة في منطقة إقامتها، واستفادت من الإحالات من قبل الأصدقاء والعملاء السابقين.

يقول C6:

«لطالما عملت في صيانة وإصلاح الشبكات الكهربائية... لا يمكنني البدء من الصفر وتعلم مهنة جديدة، لذلك بدأت العمل في إصلاح الأعطال الكهربائية وإمداداتها. وهو أمر أفهم فيه. طبعاً، واجهت العوائق. أولاً لأن هذه المهنة لا يُسمح لنا نحن السوريين العمل بها وهي محصورة بالأردنيين، تماماً مثل الحلاقة وغيرها من المهن... فضلاً عن حاجتي لى رأس مال بقيمة 50 ألف دولار لافتتاح المتجر، وأنا لا أملك هذا المبلغ، بعد أن خسرت كل شيء أثناء الحرب».

نشير إلى أننا لم نسمع بوجود رشاوى في الأردن، كطريقة مُمكنة للخروج من المشكلات التي قد يقع بها اللاجئون في حال أُلقي القبض عليهم يعملون في الخفاء. وربما يعود ذلك إلى التنظيمات الصارمة و/أو خوف المشاركين من الإفصاح عن الأمر.

الشراكة اللانظامية

لقد لاحظنا وجود نوعين من الشراكة اللانظامية بين رواد الأعمال السوريين والأردنيين، والتي منحت السوريين بعض المرونة للعمل وكسب عيشهم، وساعدت في إخفاء هويتهم عبر إظهارهم كموظفين، لا أصحاب عمل، أمام أي جهاز رسمي.

أولاً، شراكة الجهد، التي تتألف من ترتيب غير نظامي بين رواد الأعمال السوريين وصاحب العمل الأردني، بحيث يوافق الثاني على أن يعمل اللاجئ السوري لديه لقاء نسبة مئوية مُحددة من الأرباح ومن دون وضع أي استثمار مالي مباشر في المشروع. في حين يمتلك الشريك الأردني كل أصول المشروع ويكون مسؤولاً عن أي استثمارات مالية فيه. وفي حال قدوم مفتشي السلطات المحلية يتصرف رائد الأعمال السوري كموظف. ومع ذلك، لم يصدر بعض الشركاء الأردنيين تصاريح عمل لشركائهم السوريين مهذدين بتعريضهم للملاحقة والعقاب. لقد استُخدم هذا النموذج في الحالات التي يمتلك فيها رواد الأعمال السوريين مهارات معينة، مثل إصلاح السيارات أو الإلكترونيات (للرجال) وتصفيف الشعر (للنساء). تشير C5 إلى أنه كان من الأفضل لها أن تشارك امرأة أردنية في مشروع ما بدلاً من العمل كموظفة مقابل أجر. إلى ذلك، يحصل بعض رواد الأعمال السوريين على نحو 50% من الإيرادات بموجب هذه الترتيبات، إلا أنهم كانوا جميعاً خائفين من تعريضهم للاستغلال في مراحل لاحقة نظراً لعدم وجود أي مستند قانوني يحمي حقوقهم كشركاء.

ثانياً، نظام التضمين، الذي ينص على قيام رائد الأعمال السوري باستئجار المتجر من أحد المالكين الأردنيين الذي يهتم بوثائقه الرسمية، في حين يستثمر رائد الأعمال السوري في المشروع ويديره ويشغله. إلى ذلك، يحصل المالك الأردني على الإيجار الشهري وقسم من الإيرادات. وعلى الرغم من الحماية التي يضيفها هذا النوع من الشراكات من السلطات المحلية لأن المتجر لا يظهر باسم رواد الأعمال السوريين، إلا أنه لا يوضح ما إذا كان رائد الأعمال السوري موظفاً أو يعمل لحسابه الخاص. وهو ما يجعلهم يواجهون معضلة في الحصول على تصريح عمل كموظفين فيما يكونون فعلياً أصحاب رأس المال.

التنظيم الجزئي

تعمل الحكومة الأردنية، مؤخراً، على تسهيل تنظيم نشاطات رواد الأعمال السوريين، الذين بات لديهم خيارات أكثر لجعل مشاريعهم أكثر نظامية. لذلك وصفت هذا الترتيب بأنه «تنظيم جزئي» أو «شبه رسمي»، كونه عبارة عن حل وسط بين هيكليّة عمل نظامية وأخرى لا نظامية.

أولاً، أصبحت التصاريح الحرة أو المرنة في قطاع الإنشاءات تحظى بشعبية بين رواد الأعمال السوريين. ومع ذلك، فهي تعتبر شبه رسمية لأنها لا توفر العديد من الحقوق والأمن لرواد الأعمال السوريين إسوة بترتيبات العمل النظامية. لاحظت أيضاً تطوراً في استراتيجيات المواجهة التي يعتمدها رواد الأعمال السوريين. يشارك BV تجربته في العمل كموظف غير رسمي بالقول:

هي المهن الأخرى المُدرجة، لكن التدريب كان من ضمنها، وها أنا أقوم بذلك».

سجّلت B2 نشاطات التدريب الخاصة بمشروعها الاجتماعي، لكنها لا تزال بحاجة إلى ترخيص آخر للتمكّن من بيع منتجاتها. وقالت:

«لقد فكرت كثيراً بالحلول المُمكنة، وتوصّلت إلى حل مع واحدة من أفراد عائلتي كانت قد أتّمت الثامنة عشر من عمرها وتحمل الجنسية الأردنية، فطلبت منها أن تشاركني على الورق فقط. ومن ثمّ سجّلنا عقداً باسمينا، وعقداً آخر باسمها وحدها. وقمت بإضافة كلّ الأنشطة تحت اسمها لإضفاء الصفة الرسمية على المشروع... لكن المشكلة التي أواجهها الآن هو اضطرارها للخروج أثناء دوام عملها لتقديم أوراق إلى المراجع الرسمية كلّما اضطررت لإصدار أو تعديل أي وثيقة رسمية».

الرمادية وانعدام الحماية/ أمن رواد الأعمال السوريين اللاجئين

تعكس آليات التكيّف غير الرسمية التي اعتمدها رواد الأعمال السوريين والمقدّمة مُسبقاً، درجات مختلفة من الترتيبات النظامية واللانظامية التي يعملون وفقها في الاقتصاد غير الرسمي في الأردن. وقد عبّر المشاركون في الدراسة عن بعض تجاربهم في العمل مع شركاء محليين لانظاميين انتهكوا حقوق اللاجئين السوريين، وحاولوا مصادرة أعمالهم، ولم يحترموا اتفاقاتهم السابقة والتزاماتهم تجاههم.

على سبيل المثال أخبرتنا C5 التي اعتمدت على شراكة جهد في عملها:

«ذهبت إلى الصالون واتفقت مع السيدة على أن أعمل مع الزبائن عند قدمهم. بدأت العمل مقابل نسبة مئوية، لكن لسوء الحظ، باتت تستغلني وتدفع لي القليل وتحفظ بالنسبة الكبيرة لنفسها باعتبارها المالك. صحيح أنني شريكة في جهودي لكنّها لا تعطيني ما أستحقّه. بالطبع، هي تستغل حاجتي إلى العمل وصغر سني، وعجزني عن التقدّم بشكوى ضدها لعدم وجود أي إثبات بأنني شريكها في مقابل الجهد الذي أفدّمه. حتى في البداية، استفادت من هذا الوضع، وجعلتني أعمل لمدة ستة أشهر من دون أن تدفع لي فلساً واحداً... لو كنت أملك المال، كنت اشتريت المعدّات ووضعتها في منزلي وعملت بمفردي».

«لم يوافق صاحب العمل على الاستحصال لي على ترخيص عمل، وأفهم ذلك، لأنه لو كان لدي تصريح عمل كموظّف، أصبح ملزماً بالبقاء مع الكفيل الذي أخذت الترخيص على اسمه، وهذا لا يناسبه نظراً لأن هناك العديد من الأيام التي لا يوجد فيها أي عمل».

ويتابع: «واصلت العمل على مشاريع مختلفة في عمان وإربيد. في بعض الأحيان كنت أخفي ذلك، وفي أحيان أخرى، كان المفتش يغض الطرف لأنني سوري».

لكن في بداية العام ٢٠١٩، أصبح من الممكن الحصول على تصاريح عمل للعاملين لحسابهم الخاص، وقال B7:

«سمعت عن تصاريح العمل الحرّ في المقابولة التي تحرّرتني من صاحب العمل، فقوّرت الحصول عليها كي لا أستمرّ في انتهاك القانون، مع ما يربّبه ذلك من إحساس دائم بالقلق وإمكانية العودة للعيش في المخيمات. لذلك، قمت بإعداد الأوراق المطلوبة وتقدّمت للحصول على تصريح وحصلت عليه بعد أسبوع واحد، والآن أعمل بموجبه».

لقد كان B7 سعيداً بحصوله على التصريح، وقال:

«لقد ساعدني التصريح كثيراً، ليس من الناحية المادية وإنّما على الصعيد النفسي. لم أعد خائفاً بعدما بات بإمكانني العمل في أي مكان من دون خرق القانون. لقد اتخذت القرار بالحصول على الترخيص بعد أن رأيت ظروف المصريين الذين انتهكوا القانون، ولأنه يتمّ إعادة بعض السوريين إلى المخيمات».

ثانياً، تبنّى عدد قليل من رواد الأعمال السوريين آلية تكيّف مزدوجة لتنظيم بعضاً من نشاطاتهم الاقتصادية وإخفاء أنشطة أخرى بوصفها نظامية. لقد كانت هذه الاستراتيجية شبه الرسمية مفيدة جداً لأصحاب المشاريع الذين يرغبون في تطوير أعمالهم وتنميتها، ولكنهم يواجهون قيوداً مؤسسية. في الواقع، أمّن هذا التوازن غطاءً كافياً للابتعاد - على الأقل في الوقت الحالي - عن تهديدات السلطات المحليّة بالامتنال الكامل للقانون. بدأت B2، وهي محاسبة مدرّبة في سوريا، مشروعاً اجتماعياً تجارياً لكسب المال ومساعدة النساء السوريات. تعرّضت لحمولات تفتيش عديدة لأن عملها لم يكن مرخصاً في البداية. وقالت:

«المشكلة هي أن الممثل الرسمي منحني شهراً واحداً للحصول على الترخيص... لقد عانيت كثيراً نظراً للحظر المفروض على عمل السوريين في مهن عديدة وحصرها بالأردنيين فقط. على سبيل المثال، لا يحقّ لغير الأردنيين العمل في الخياطة والتطريز والحرف اليدوية. طلبت ترخيصاً باسمي، فردّ لأنني سورية، وهناك مهن مُحدّدة يمكنني العمل فيها مثل البناء. لا أعرف ما

الفرص المتاحة والحصول على الدعم الأولي للاستقرار عند انتقالهم إلى الأردن أو لبنان.

من جهة أخرى، يشير تعبير مدّ الجسور لرأس المال الاجتماعي إلى الروابط التي تربط اللاجئين بأصدقاء ومعارف أردنيين ولبنانيين في المجتمع المضيف. وقد ساعدتهم هذه الشبكات في الحصول على الإمدادات من تجار الجملة، والأهم من ذلك توفيرها الدعم والحماية لمواجهة التحديات المؤسسية في البلد المضيف. كان الترابط مهماً للحصول على الدعم الفوري، إلا أن مدّ الجسور وقّر لهم سبل البقاء على المدى الطويل وقدم لهم حماية معيّنة لمواصلة العمل ولو بشكل شبه رسمي.

يمكن أن يسمح الفراغ المؤسسي في أي بلد بتطبيق القوانين تعسفاً أو اتخاذ إجراءات استنسابية من قبل بعض المسؤولين، وبالتالي تعزيز انعدام الثقة والوساطة والرشوة. يمكن ملاحظة وضع مشابه في لبنان، حيث بنى اللاجئون السوريون عموماً ورجال الأعمال خصوصاً، رأس مال اجتماعي من حولهم، من خلال تقسيم اللاجئين جغرافياً وفقاً للمناطق التي تتوافق مع آرائهم السياسية وانتماءاتهم. في معظم الحالات، استخدم رواد الأعمال السوريون اللاجئون في لبنان علاقاتهم للتنصل من العقوبات البلدية والضغوط التي يمارسها المجتمع المحلي (Fathallah, 2020). في الأردن، هناك شبكة مختلفة، إذ يعتمد اللاجئون السوريون في بعض الحالات على الروابط القبلية لمساعدتهم في تسهيل أعمالهم.

لقد سمعنا بعض الروايات حول كيفية لجوء رواد الأعمال السوريين في الأردن إلى بعض القبائل (العشيرة)، نتيجة الروابط الشخصية بينهم، وذلك لحلّ مشاكلهم مع السلطات المحلية أو أي طرف أردني آخر (على سبيل المثال، شريك أو صاحب عمل أو زبون، إلخ). في الواقع، تسيطر العشائرية على جزء من الثقافة والمجتمع الأردني سواء لناحية كيفية عيش الأردنيين أو تحديد هويتهم، لذلك عندما تنشأ مشكلة ما، يسعى أفراد القبيلة أولاً إلى حلّها سلمياً في ما بينهم. وتعرّف القبيلة/العشيرة على أنها مجموعة من الأشخاص الذين لديهم صلة قرابة حقيقية أو مفترضة، وحتّى لو كانت تفاصيل النسب غير معروفة، إلا أن أعضائها يتجمعون حول العضو المؤسس وتكون روابط القرابة بينهم رمزية.

في تقرير سابق، وجدنا أن رواد الأعمال السوريين في لبنان تواصلوا مع أفراد أسرهم أو أصدقائهم النافذين لمساعدتهم في بعض القضايا (Fathallah, 2020). كما اضطروا إلى دفع الرشاوى للتخلّص من بعض القيود المؤسسية ومواصلة العمل في لبنان. من ناحية أخرى، لم تتحدّث الحالات التي التقيناها في الأردن عن اضطرابها لدفع الرشوة، ربّما لعدم وجودها نظراً لإجراءات التنظيمية الصارمة أو خوفاً من التحدّث عنها.

إلى ذلك، شرح أحد المرشدين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق اللاجئين السوريين التالي:

«يستفيد بعض الأردنيين من رواد الأعمال السوريين، ويستغلون وضعهم الهش وعدم قدرتهم الحصول على أموال إضافية. هناك معضلة في ردود فعل السكّان المحليين تجاه اللاجئين. في البداية كان الناس لطفاء ومرحبين للغاية. لكن الآن، بات لدى الكثير منهم ما يكفي من اللاجئين وأصبحوا يعتقدون بأن السوريين يأخذون الوظائف وفرص إنشاء الأعمال من أمامهم. نتيجة لذلك، بات هؤلاء يدعون لمغادرة اللاجئين السوريين أو الاستفادة منهم. الأمر شبيه بوجود ضيف لفترة طويلة، ففي النهاية، يشعر المرء بالملل والتعب وبال الحاجة لمغادرتهم».

بالإضافة إلى ذلك، لا تعني تصاريح العمل المرنة أو الحرّة، كما ذكرنا سابقاً، وجود قوانين وأنظمة واضحة، تسمح بتوفير الحماية والأمن لحاملها من السوريين.

الشبكة الاجتماعية والقبلية

يعدّ دور رأس المال الاجتماعي أساسياً لرواد الأعمال السوريين اللاجئين في أي بلد مضيف، وخصوصاً في الأردن ولبنان، حيث يوجد العديد من الزيجات المختلطة بين الأسر السورية والأردنية وحتى اللبنانية. وفي سياق هذه الدراسة، تحدّث رواد الأعمال السوريون بلغة البلد المضيف، وهو ما يسهّل اندماجهم الاجتماعي.

لكن على الرغم من ذلك، هناك بعض السكّان المحليين الذين استفادوا من رواد الأعمال السوريين، أو ضغطوا من أجل إعادتهم إلى سوريا، فيما هناك البعض ممن دعموا اللاجئين السوريين منذ دخولهم إلى الأردن.

يمكن أن تحلّ العلاقات الشخصية لرواد الأعمال السوريين اللاجئين بديلاً عن المؤسسات الرسمية غير الفعّالة. هناك شكلان لرأس المال الاجتماعي: الترابط ومدّ الجسور (Putman, 2001) وقد كانا ضروريين في بناء شبكات اجتماعية واقتصادية لرواد الأعمال السوريين، تسمح بالعمل والتكيّف في المجتمعات المضيئة.

يعرّف ترابط رأس المال الاجتماعي عن الروابط والشبكات بين مجموعات متجانسة مثل اللاجئين السوريين، أو أكثر تحديداً أفراد الأسرة السورية الواحدة أو السوريين المقيمين في الأردن أو لبنان. قدّم هذا النموذج الدعم للاجئين السوريين عبر تعزيز الموارد المتاحة لهم ولا سيّما رأس المال المالي. في الواقع، اقترض العديد منهم الأموال من أفراد أسرهم أو أصدقائهم لبدء العمل. وقد ساعدتهم هذه الشبكات في استكشاف

يلخّص C3 تجربته بالتالي:

لم تعمل بعض اللاجئين أثناء تواجدهم السابق في سوريا ولكنهم شعروا بالحنين لظروف معيشتهم هناك.

ومع ذلك، يقرّ الجميع بفوائد تأسيس أعمال خاصة في الأردن. وتوضح B4:

«لم أعمل سابقاً. ربما تُظهر الأزمة للشخص قدراته المخفية والتي لم يكن يعلم قيمتها... في الأردن، تمكّنت من الحصول على منزلي الخاص والعمل والخروج من المنزل ساعة أشاء. وحالياً يمكنني القيام بما لا يمكن أن يقوم به الرجال. وهذا يمنحني ثقة بالنفس.»

التطلع إلى المستقبل

يفكر ثلث رواد الأعمال السوريين، الذين شاركوا في هذه الدراسة، بالبقاء في الأردن، ويطمح البعض منهم في تطوير أعمالهم. أمّا الحالات الباقية فهي تفضّل العودة إلى سوريا أو السفر/الهجرة إلى مكان آخر تكون ظروف العيش فيه أكثر استقراراً. لكن لم يتوقع أي من المشاركين مغادرة الأردن خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

على الرغم من ترحيب المجتمع الأردني، عموماً، باللاجئين السوريين منذ بداية الحرب في سوريا، إلا أن خطاب الكراهية تجاههم ارتفع لاحقاً عبر وسائل الإعلام وفي الأوساط المغلقة. على سبيل المثال، يقول أحد المشاركين في الدراسة:

«في إحدى المرّات، كان أحد الزبائن يتحدث إلى شريكي الأردني، ويخبره بأن اللاجئين السوريين أخذوا وظائف الأردنيين. لكن عندما علم بأنني سوري، اعتذر وقال لي: أنا لا أعصم، فهناك بعض الأفراد الذي يعملون بشكل لائق، ولكنني أتحدّث بالعموم عن حصول اللاجئين على الوظائف. في بعض الأحيان عندما يلعب إبني في الشارع، يقول له الأطفال في سنّه: «إذهب، أنت لاجئ!»، لكننا اعتدنا على ذلك أيضاً، فماذا يمكننا أن نفعل؟»

بالإضافة إلى ذلك، تتعرّض المنظّمات والبرامج التي تروّج وتوظّف وتدرب اللاجئين السوريين في الأردن، للهجوم على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك، من قبل العديد من السكّان المحليين، الذين يبذون قلقهم منها، بحجّة صعوبة حصول الأردنيين على فرص عمل في بلادهم.

من جهة أخرى، يتحدّث العديد من المسؤولين الأردنيين بشكل إيجابي عن اللاجئين السوريين والفرص المُحتملة للتعاون بين الأردنيين واللاجئين السوريين في ريادة الأعمال وفرص العمل الأخرى. على سبيل المثال، يشجّع رئيس غرفة التجارة الأردنية الشركات المشتركة، لما لها من تأثير إيجابي على الاقتصاد

«بصراحة، اقترح (الشريك الأردني) أن نصبح شركاء، وهذا ما حصل منذ نحو عامين. لكن المتجر مُسجّل باسمه ولا يوجد دليل على أنني شريكه، لذلك قد يطلب مني المغادرة في أي لحظة من دون إعطائي أي شيء... وهو ما حدث في إحدى المرّات بعد أن اشتبكت معه وطرّدني قائلاً بأن ليس لديّ عمل هنا، على الرغم من كوننا شركاء. تركت المتجر، ومن ثمّ تدخل بعض الأشخاص من قبيلة محلية وعدت إلى العمل، لكنني بالتأكيد لا أشعر بالأمان لأنه قد يطلب مني المغادرة مجدّداً في أي وقت.»

عائدات ريادة الأعمال: الاستدامة أم المرونة؟

على الرغم من أن تقييم تأثير ريادة الأعمال على جودة العيش وتحسين دخل رواد الأعمال السوريين اللاجئين يتجاوز نطاق هذه الدراسة الاستكشافية، إلا أننا نحاول مشاركة بعض الأفكار المستخرجة من البيانات الميدانية.

يجب التمييز بين الاستدامة والمرونة لا سيّما أن مداخل اللاجئين السوريين تشغل أعمالاً قائمة. تركز الاستدامة على توفير حاجات المعيشة الأساسية للاجئين السوريين (Fathallah et al., 2015) ليتمكّنوا من العيش أثناء وجودهم في الأردن. من ناحية أخرى، يعكس الصمود استمرارية الحياة والتكيف والتقدّم على الرغم من المصاعب (Tedeschi & Calhoun, 2004)، وهو تعريف يتطلّب تحوّلاً إيجابياً يتجاوز وكسب العيش (Williams & Shepherd, 2016).

على الرغم من الصعوبات التي عانى منها المشاركون في الدراسة، بما في ذلك الصدمات ورأس المال المحدود، إلا أن الروايات الأكثر شيوعاً في هذه العينة، تركزت على ريادة الأعمال المرنة للاجئين في الأردن. وصف المشاركون في الدراسة كيف ساهمت أعمالهم بتحسين حياتهم مالياً ونفسياً منذ انتقالهم إلى الأردن. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة، أشار A3 إلى أنه كان قادراً على تحسين ظروفه المالية من خلال إنشاء مؤسسة صغيرة، وبالتالي لم يكن لديه «الوقت للقلق».

وبشكل خاص، تتغلب سيّدات الأعمال على صعوبات نفسية متعدّدة من خلال عملهن وطموحاتهم العملية. يحلم البعض بمشاركة هذه الفرص التجارية مع اللاجئين السوريين اللواتي ما زلن يكافحن في الأردن، أو استكشاف فرص جديدة للنساء العائدات إلى سوريا. على الرغم من أن C9 فقدت عملها في سوريا الذي كانت تستخدم فيه نحو ١٥ موظفاً، إلا أنها تعتقد بأن تأسيس مشروع صغير في الأردن أتاح لها فرصة لكسب المال ومقابلة الناس والتغلّب على حزنها. بالإضافة إلى ذلك،

عملية تغيير مؤسّساتية؟

على الرغم من أن آليات التكيّف المُحدّدة في هذا التقرير أصبحت شائعة جداً في إدارة رواد الأعمال السوريين اللاجئين في الأردن لمؤسّساتهم وأعمالهم، إلا أنه غير واضح ما إذا كانت هذه الآليات ستخلق حافزاً للتغيير المؤسّساتي بطريقة غير مباشرة، ولتشجيع رواد الأعمال السوريين اللاجئين.

من المفترض أن يؤدّي نشر آليات التكيّف والمواجهة غير النظامية إلى تمهيد الطريق للقبول بها وتشريعها (Tsai, 2006). عند المقارنة بين الأردن ولبنان (Fathallah, 2020)، يتبيّن أن الأردن كان يسير على الطريق الصحيح لتطوير تنظيمات جديدة تسهّل العمل بأجر وتوفّر فرص العمل الحرّ للاجئين السوريين وكذلك للأردنيين من أصحاب الأعمال الصغيرة. وتعدّ تصاريح العمل المرنة/الحرّة في البناء وتصاريح العمل المنزّل دليل على هذا التغيير المؤسّساتي.

في الواقع، أُطلقت هذه الإصلاحات لتنظيم عمل الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في الأردن، والذين بدأوا العمل، فعلياً، بشكل غير رسمي، وكذلك لمعالجة ضغوط المانحين الدوليين لتحسين أوضاع اللاجئين في الأردن. وهي أتت إنطلاقاً من إيلاء الأردن اهتماماً كبيراً لسمعته الدولية، ما يجعله على استعداد لأن يثبت للمجتمع الدولي قدرته على دعم وتزويد اللاجئين السوريين بالعديد من الفرص. بمعنى آخر، الشعار المتّبع في الأردن هو: قم بما هو جيّد لتبدو جيّداً.

أما في لبنان، فلا يزال الدافع مفقوداً لإصلاح التنظيمات التي تقيد عمل رواد الأعمال السوريين اللاجئين وتضعهم في خطر، ويعود ذلك لكون عمل اللاجئين السوريين مسألة حسّاسة ومسيسة للغاية في لبنان (Fathallah, 2020).

(Amman net, 2019)، كذلك يحثّ وزير العمل جميع العمّال السوريين والعمالين لحسابهم الخاصّ على للاستحصال على تصاريح عمل لتجنّب العقوبات، مع تأكّيده على عدم ترحيل اللاجئين السوريين الذين لا يملكون تصاريح عكس غيرهم من الأجانب الموجودين في البلاد.

التوصيات

- ◀ إطلاق دراسات حول عدد ونطاق ومدى انتشار رواد الأعمال السوريين في مناطق مختلفة في الأردن.
- ◀ الانخراط في حوار متعدد القطاعات بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك رواد الأعمال السوريين والمجتمع المضيف داخل كل مدينة تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مع التركيز على التأثير الإيجابي لريادة الأعمال السورية على المجتمعات المحلية.
- ◀ تشجيع المنظمات على التأكد من كل المعلومات والإحصاءات المتعلقة بتوظيف اللاجئين السوريين والأنشطة الاقتصادية في الأردن قبل نشرها علنية. على سبيل المثال، يجب أن تحدد الحكومة بوضوح عدد تصاريح العمل التي صدرت للأردنيين والسوريين، وقيمة الأموال التي حصلت عليها من المانحين وكيفية إنفاقها.
- ◀ التشجيع على تدريب ومساعدة الشباب السوريين والأردنيين الراغبين في تأسيس أعمال ومشاريع خاصة. على سبيل المثال، تمّ تقديم [Jusoor Small Business Program 2019 برنامج جسور للأعمال الصغيرة ٢٠١٩] بالشراكة مع [World Vision and Youth Resolve] الرؤية العالمية – عزم الشباب، لتدريب السوريين والأردنيين (١٨-٢٥ عاماً) ودعمهم لتأسيس مشاريع وأعمال جديدة في عمان وإربيد والزرقاء والمفرق.
- ◀ تشجيع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية على إنشاء برنامج تعليمي حول ريادة الأعمال وتيسير الفرص من خلال التدريب المُصمّم خصيصاً للأشخاص الأكثر نضجاً أو الأكبر سناً (يتجاوزون سن الثلاثين)، وتركيزه في المجالات التي يمكن أن تسهم في اقتصاد الأردن. أيضاً، يجب على المنظمات تجنب تقديم التدريب للأعمال النمطية والنسوية.
- ◀ بالاستناد إلى هذه الدراسة الاستكشافية التي تهدف إلى فهم الدوافع والتحديات واستراتيجيات التكيف لرواد الأعمال السوريين اللاجئين في الاقتصاد غير الرسمي في الأردن، والسياق العام الذي يعملون فيه، نقترح بعض الأفكار على صانعي السياسات والمنظمات المشاركة في تعزيز ريادة أعمال اللاجئين وتحسين سبل عيشهم وبناء المؤسسات.
- ◀ إلى ذلك، ونظراً إلى المنهجية المتبعة في هذه الدراسة والنهج الاستكشافي المعتمد، يفترض طرح هذه الأفكار للنقاش مع أصحاب المصلحة من مختلف المستويات ونقاط الاهتمام وهم: رواد الأعمال السوريون اللاجئين، ورواد الأعمال الأردنيون، المواطنون الأردنيون من مختلف المدن، المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمستشارون القانونيون، وغيرهم.
- ◀ توضيح الهيكلية القانونية لتصاريح العمل الحر والعمل من المنزل والشراكات الأردنية-السورية، نظراً لغياب الإطار القانوني المناسب لهذه الترتيبات حتى الآن. إذ على الرغم من التقدم الذي حقّقه الحكومة الأردنية في تسهيل آليات التسجيل للسوريين، إلا أن التنظيمات الجديدة طبّقت بسرعة كبيرة، وبشكل استنسابي، بحيث لا يزال هناك العديد من القضايا غير واضحة. وهذا ما يعدّ قضية حتمية من المنظورين القانوني والأخلاقي، لتأمين المعاملة اللائقة والعدالة للاجئين السوريين.
- ◀ وضع استراتيجية طويلة المدى لإدماج رواد الأعمال السوريين في الأردن، وتنظيم الأعمال غير النظامية التي افتتحتها السوريون والأردنيون، بحيث تكون السياسات والتنظيمات أكثر شفافية وأثارها المستقبلية واضحة للجميع. على سبيل المثال، يجب التمييز بين تسجيل الأعمال ومنح الجنسية.
- ◀ توفير شروط أفضل لتصاريح العمل الحر والمرنة في مجال البناء والتي تندرج ضمن الاتحاد العقلي. في الواقع، قد يبدو أن هذه التصاريح توفر درجة من الحرية لرواد الأعمال السوريين في الأردن للعمل لحسابهم الخاص، إلا أنها تتعامل معهم كمستخدمين من الناحية القانونية. لذلك، يجب حلّ هذه المشكلات لتفادي اللبس والغموض، ولفهم ما إذا كانت هذه الترتيبات تجعل العمل الحر نظامياً أو شبه منظم.

- Titlmes, A., Zhang, H., & Pedersen, J. (2019). The living conditions of Syrian refugees in Jordan. Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps [Fafo Report]. Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/living-conditions-syrian-refugees-jordan-results-2017-2018-survey-syrian-refugees>
- Fathallah, R. (2020). *Under the radar? How Syrian refugee entrepreneurs adapt and operate in Lebanon's informal economy*. Beirut, LB: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. Retrieved from https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/research_reports/2019-2020/20200215_syrian_refugee_entrepreneurs_adapt_and_operate_in_lebanon.pdf
- Fathallah, R., Branzei, O., & Schaan, J. L. (2015). Survivorship as Emplacement: How Turbulent Environments Enhance Mastery over Adversity. In *Academy of Management Proceedings* (Vol. 2015, No. 1, p. 13725). Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.
- Glaser, B. G. and Strauss, A. L. (1967). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research*. Chicago, IL: Aldine.
- Harb, M., Kassem, A., & Najdi, W. (2018). Entrepreneurial refugees and the city: brief encounters in Beirut. *Journal of Refugee Studies*, 32(1), 23-41.
- Heilbrunn, S., J. Freiling, and A. Harima. 2018. *Refugee Entrepreneurship: A Case-Based Topography*. New York, NY: Palgrave Macmillan.
- ILO. (2018). Informality and non-standard forms of employment. ILO website.
- ILO. (2013). Regional Office for the Arab States. Mission Report, June 1-6, 2013.
- ILO. (n.d.). Retrieved from <https://www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/informaleconomy/lang--en/index.htm>
- ACAPS. (2014). Assessment Capacities Project (ACAPS). "Syria Needs Analysis Project, April 2014". Retrieved from www.acaps.org.
- Alkhaled, S. (2019). The Resilience of a Syrian Woman and Her Family Through Refugee Entrepreneurship in Jordan. In *Refugee Entrepreneurship* (pp. 241-253). Palgrave Macmillan, Cham.
- Al-Ghad. (2019). Retrieved from <https://alghad.com/البطانية-سنتفح-قانون-العمل--للتعديل-في>
- Al-Towaysi, B. (2017). القطاع غير المنظم.. مشكلة عميقة. Al-Ghad. Retrieved from <https://alghad.com/القطاع-غير-المنظم-مشكلة-عميقة/>
- Amman Net. (2019). Retrieved from <https://ar.ammannet.net/تقارير/مشاريع-مشتركة-بين-السوريين-والأردنيين-تعزز-التماسك-الاجتماعي>
- Bayram, A. S. (2018). Entrepreneurship in Exile: Insights into Syria Refugees Startups in Host Countries. Retrieved from <https://ahmadsb.com/entrepreneurship-in-exile/>
- Benardete, G., & Thakkar, A. (2016). How Jordan's refugee camps became hubs of sci-fi tech and booming business. *World Economic Forum*. Retrieved from <https://www.weforum.org/agenda/2016/09/jordan-refugee-camps-tech-business-united-nations/>
- Bizri, R. M. (2017). Refugee-entrepreneurship: a social capital perspective. *Entrepreneurship & Regional Development*, 29(9-10), 847-868.
- Caliendo, M., Fossen, F., & Kritikos, A. S. (2014). Personality characteristics and the decisions to become and stay self-employed. *Small Business Economics*, 42(4), 787-814.

- UNHCR. (2019). Fact sheet.
- UNHCR. (2018). Fact Sheet.
- UNHCR. (n.d.). Syria Regional Refugee Response Portal—Jordan. Retrieved from https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71#_ga=2.62396772.975024600.1555321625357837529.1548336408
- Welter, F., Baker, T., Audretsch, D. B., & Gartner, W. B. (2017). Everyday entrepreneurship—a call for entrepreneurship research to embrace entrepreneurial diversity. *Entrepreneurship Theory and Practice*. doi: 10.1111/etap.12258.
- WIEGO. (2018). Informal Economy. Retrieved from <http://www.wiego.org/informal-economy/about-informal-economy>
- World Bank. (2018). <https://www.worldbank.org>
- World Food Programme [WFP] (2016). Retrieved from <https://www.wfpusa.org/stories/10-facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan/>
- Williams, T. A., & Shepherd, D. A. (2016). Building resilience or providing sustenance: Different paths of emergent ventures in the aftermath of the Haiti earthquake. *Academy of Management Journal*, 59(6), 2069-2102.
- Yassin, N., Stel, N., & Rassi, R. (2016). Organized chaos: informal institution building among Palestinian refugees in the Maashouk gathering in South Lebanon. *Journal of Refugee Studies*, 29(3), 341-362.
- Yin, R. J. (1994). Designing case studies. In R. K. Yin (Ed.), *Case study research: Design and methods* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Zahra, S. A., & Wright, M. (2011). Entrepreneurship's next act. *The Academy of Management Perspectives*, 25(4), 67-83.
- ILO, UNDP, & WFP. (2016). *Jobs make the difference: Expanding economic opportunities for Syrian refugees and host communities*. Retrieved from <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/jobs-makethe-difference.html>
- Miles, M. B., & Huberman, A. M. (1994). *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Oliver, C. (1991). Strategic responses to institutional processes. *Academy of Management Review*, 16(1), 145-179.
- Panorama study (2012). Available on The Ministry of Planning website: <http://www.mop.gov.jo/echobusv3.0/SystemAssets/4a8ea74d-ddbc-4723-b1e3-1c7569bf4595.pdf>
- Putnam, R. D. (2001). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon and Schuster.
- Refai, D., Haloub, R., & Lever, J. (2018). Contextualizing entrepreneurial identity among Syrian refugees in Jordan: The emergence of a destabilized habitus?. *The International Journal of Entrepreneurship and Innovation*, 19(4), 250-260.
- Strauss, A., & Corbin, J. (1998). *Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory*. Newbury Park, CA: Sage
- Tamkeen. (2018). On-going field studies conducted by Tamkeen organization in Amman, Jordan
- Tedeschi, R. G., & Calhoun, L. G. (1996). The posttraumatic growth inventory: Measuring the positive legacy of trauma. *Journal of Traumatic Stress*, 9(3), 455-471.
- Tsai, K. S. (2006). Adaptive informal institutions and endogenous institutional change in China. *World Politics*, 59(1), 116-141.
- United Nations. (n.d.). Resettlement Fact Sheet 2017. Retrieved from <https://www.unhcr.org/5a9d507f7>

برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين

يواجه لبنان والعالم العربي إحدى أضخم أزمات اللجوء التي أنتجت تحديات جمّة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المضيفة. في هذا الإطار، يسعى برنامج "الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في العالم العربي" إلى توظيف البحوث المتصلة باللاجئين لمعالجة الفجوة المعرفية القائمة وإثراء الحوار حول قضايا اللاجئين بين الأكاديميين وصانعي القرار والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع، ومن ثمّ صياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات العامة وإطلاق مبادرات ذات صلة باللاجئين في الشرق الأوسط وخارجه.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، في الجامعة الأميركيّة في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

